

مرسوم ملكي بتطبيق التقويم المعماري العام المصادق عليه
يوم 27 يبرابر 1956 على جميع الأشغال ذات الصبغة الإدارية
أو الصناعية أو السكنية وعلى جميع صفقات الأشغال
العمومية والبناء

مرسوم ملكي رقم 406.67 بتاريخ 9 ربيع الثاني 1387 (17 يوليوز 1967) بتطبيق التقويم المعماري العام المصادق عليه يوم 27 يبرابر 1956 على جميع الأشغال ذات الصبغة الإدارية أو الصناعية أو السكنية وعلى جميع صفقات الأشغال العمومية والبناء¹

الحمد لله وحده

نحن عبد الله المعتمد على الله أمير المؤمنين بن أمير المؤمنين ملك المغرب.

بناء على المرسوم الملكي رقم 136.65 الصادر في 7 صفر 1385 (7 يونيو 1965) بإعلان حالة الاستثناء؛

وبناء على مقرر وزير التعمير والسكنى الصادر في 27 يبرابر 1956 بالمصادقة على التقويم المعماري العام؛

ونظرا لأهمية تطبيق نفس مقتضيات على الأشغال المتعلقة بالبناءات ذات الصبغة الإدارية أو الصناعية أو السكنية وعلى صفقات تشييد البنايات التي تنجزها بعض المنظمات العمومية؛

وباقترح من وزير الأشغال العمومية والمواصلات،

نرسم ما يلي:

الفصل الأول

إن التقويم المعماري العام المصادق عليه بمقرر وزير التعمير والسكنى المشار إليه أعلاه بتاريخ 27 يبرابر 1956 والمضاف إلى أصل هذا المرسوم الملكي يطبق على جميع الأشغال المنجزة من طرف المصالح الوزارية بالمملكة والمتعلقة بالبناات ذات الصبغة الإدارية أو الصناعية أو السكنية وكذا على مرافقها.

الفصل الثاني

يطبق كذلك التقويم المذكور على جميع صفقات تشييد البنايات التي تنجزها المنظمات الموضوعية تحت وصاية كل من هذه الوزارات وكذا الجماعات المحلية والمكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز أو الشركات المعهود إليها بتسيير مصالح عمومية.

1- الجريدة الرسمية عدد 2856 بتاريخ 18 ربيع الثاني 1387 (26 يوليوز 1967)، ص 1663.

الفصل الثالث

يمكن أن تدخل مخالفات أو إضافات في التقاويم الخاصة على مقتضيات التقويم المعماري العام إذا دعت إلى ذلك أحوال خاصة بالبنائية أو ظروف استثنائية.

غير أن هذه المخالفات أو الإضافات لا يمكن أن يرخص فيها إلا الوزير المعني بالأمر أو السلطة ذات الوصاية الإدارية.

الفصل الرابع

يسند تنفيذ مرسومنا الملكي هذا الذي ينشر بالجريدة الرسمية إلى الوزراء وكتاب الدولة ونواب كتاب الدولة كل واحد منهم فيما يخصه.

وحرر بالرباط في 9 ربيع الثاني 1387 (17 يوليوز 1967).

الإمضاء: الحسن بن محمد.